

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٣١**

الاثنين، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد ياو شاوجون
	فرنسا	السيد ميشون
	فييت نام	السيد دينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

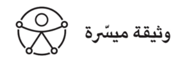
الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2020/121)

2004889 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2020/121)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيهماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيد دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام

ينضم السيد ماديرا إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/121، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): من الممكن لعام ٢٠٢٠ أن يكون عاماً للتحول في الصومال. فمن المقرر الانتهاء من عدد من الأولويات الوطنية الرئيسية التي ستؤثر على مسار الصومال لسنوات قادمة. في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، في منتدى شراكة الصومال، اتفق الصومال وشركاؤه الدوليون على الأولويات الرئيسية التي يجب ألا يخفق فيها الصومال في عام ٢٠٢٠. وتشمل هذه التدابير تحقيق تخفيف عبء الديون، وإجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد لكل شخص، ووضع اللمسات الأخيرة على الدستور الاتحادي، والتقدم في محاربة حركة الشباب، وتوطيد الدولة الاتحادية.

لقد أُحرز بالفعل تقدم جيد في أولويات الصومال الاقتصادية. أكد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهلية الصومال لتخفيف عبء الديون في إطار تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويدل هذا المعلم الهام على أنه من خلال الوحدة والهدف المشترك بوسع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد تحقيق أهداف طموحة للغاية. وقد أُحرز تقدم أيضًا في سن تشريع رئيسي لتعزيز الإطار المالي للصومال، مثل قانون الشركات وقانون الإدارة المالية العامة. إن ميزانية عام ٢٠٢٠، التي أقرها البرلمان ووقعها الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو، تعكس وجود زيادة مطردة في إدرار الإيرادات.

في مجال حقوق الإنسان، قدم الصومال تقريره التعاهدي الأول على الإطلاق بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ووقع اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا، وأقر سياسته الوطنية المعنية باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا.

وكما أبلغت المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8671)، لكي يتغلب الصومال على التحديات المتبقية ويحقق أولوياته الطموحة يجب على جميع الأطراف المعنية في الصومال العمل معا من أجل المصلحة الوطنية. وتبدأ هذه المسؤولية بقادة الصومال. والأمر متروك لهم لأن يشرعوا في

حوار بروح الوحدة الوطنية وأن ينحوا جانباً المصالح السياسية الضيقة من أجل تعزيز دولة الصومال وأمنه وازدهاره.

في ملاحظاتي الأخيرة إلى المجلس، رحبت بالاجتماع المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر بين الرئيس وبعض قادة الأحزاب السياسية. ومما يؤسف له أن تلك المشاورات لم تستمر. في الوقت نفسه لم يجتمع الرئيس الاتحادي وقادة الدول الأعضاء في الاتحاد معًا كمجموعة منذ أيار/مايو ٢٠١٩. ولا يزال الغياب المطوّل لتوافق الآراء السياسي الواسع النطاق بشأن سبل المضي قدماً في عام ٢٠٢٠ يمثل تهديدًا لإحراز مزيد من التقدم.

لقد قمت في كانون الأول/ديسمبر بقيادة ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في سلسلة من المشاورات مع القادة السياسيين وجماعات المجتمع المدني في الدول الأعضاء في الاتحاد، وكذلك مع الفروع التنفيذية والتشريعية الاتحادية، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد أطلعنا الرئيس فارماجو على النتائج التي توصلنا إليها وأكدنا على الحاجة الملحة لاستئناف الحوار. نحن والشركاء الدوليون على استعداد لدعم ذلك، وعلى النحو المطلوب.

في حين استمر إحراز تقدم تقني في شتى البرامج السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية إلا أنه لا بد لي من التأكيد على أن هذه المكاسب ستصل بسرعة إلى حدودها دون الاتفاقات السياسية اللازمة. إنني أدعو قادة الصومال على وجه الاستعجال إلى الاجتماع والمشاركة في الحوار المعني بالأولويات الوطنية للصومال.

إن الصومال سيواجه في عام ٢٠٢٠ اختباراً مهمًا للتقدم المحرز في بناء الدولة من خلال إجراء انتخابات تاريخية وفق مبدأ الصوت الواحد لكل شخص. ولقد حقق الصومال في السنوات الأخيرة سجلاً حافلاً لعمليات منتظمة وسلمية لانتقال السلطة. يجب الآن الحفاظ على هذا الإنجاز الجدير بالثناء في عام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانتقال إلى انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد لكل شخص يعني التحول من الاختيار القائم على الشيوخ في الدورات السياسية الأخيرة إلى التصويت المباشر من قبل شعب الصومال.

وقد صادق مجلس الشعب ومجلس الشيوخ الآن على قانون الانتخابات الجديد، ووقع عليه الرئيس فأصبح قانونا ساريا. وبينما يشكل القانون الجديد خطوة هامة، إلا أنه لا يعالج للأسف العديد من المسائل المعلقة الضرورية لتنفيذه. وتتعلق تلك المسائل بمواقع الدوائر الانتخابية، وكيفية ضمان تخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء، وأساليب تمكين الصوماليين في جميع أنحاء البلد من المشاركة. وأدعو البرلمان الاتحادي، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبالتشاور مع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى حل هذه المسائل بشكل عاجل، حتى يتسنى الشروع في الاستعدادات التقنية. ويجب أن يشمل ذلك تكفل الولايات الأعضاء في الاتحاد بتمكين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من الاحتفاظ بمكاتب في جميع أنحاء البلد لتنظيم الانتخابات.

ويجب أيضا أن تُجرى انتخابات في صوماليلاند، حيث أجريت آخر انتخابات برلمانية في عام ٢٠٠٥. وأحث السلطات وجميع الأطراف الفاعلة السياسية على إيجاد حل للمأزق الحالي كي يتم إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية على حد سواء في صوماليلاند قبل نهاية عام ٢٠٢٠.

وسيشكل الفضاء السياسي والحوار عنصرين أساسيين العام المقبل في الصومال، لتمكين المرشحين والصحفيين والمجتمع المدني والشركاء الدوليين من المشاركة بشكل صريح في الخطاب السياسي. ونتطلع بشكل خاص إلى سماع أصوات النساء والشباب والأقليات في مناقشة مفتوحة بشأن مستقبل الصومال.

وسيكون من الضروري أيضا مواصلة بذل الجهود في سبيل المصالحة من أجل تحقيق الوحدة بشأن مستقبل الصومال.

وندعو الأطراف الفاعلة السياسية في غالمودوغ، وجوبالاند على وجه الخصوص إلى الدخول في حوار، والامتناع عن العنف وتجنب الانقسامات التي ستستغلها حركة الشباب. ونلاحظ أن عمليات الانتشار الأمني الأخيرة في منطقة جيدو بجوبالاند قد أدت بدلاً من ذلك إلى زيادة التوترات.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية ، اسمحوا لي أولاً أن أشيد بشجاعة الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مواجهة حركة الشباب. وقد أحرز تقدم مطرد وجدير بالثناء في إعادة بناء المؤسسات الأمنية في الصومال، بما في ذلك تنفيذ التسجيل البيومتري، ودفع الرواتب عبر التحويل الإلكتروني لقوات الأمن، واستخدام سجلات الأفراد. ولسوء الحظ، تباطأت العمليات العسكرية منذ منتصف عام ٢٠١٩، ولم تكن وتيرة تشكيل القوات حتى الآن كافية لأداء المهام المطلوبة في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك العمليات ذات الأولوية ضد حركة الشباب وإعادة فتح طرق الإمداد الرئيسية. ورغم الجهود التي بذلها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليون، تحتفظ حركة الشباب للأسف بالقدرة على شن هجمات واسعة النطاق في مقديشو، بما في ذلك ضد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي المناطق التي تم استردادها مؤخرًا في شبيلي السفلى، يمكنها أيضًا تحقيق إيرادات كبيرة من خلال الابتزاز، فضلاً عن قيامها بعمليات خارج حدود الصومال.

ومن الضروري أن توضح الحكومة الصومالية أولوياتها العملياتية، وتشكل القوات اللازمة للتمكين من القيام بعمليات لإضعاف حركة الشباب والدفاع عن المناطق التي تم استردادها مؤخرًا، وإعادة فتح طرق الإمداد الرئيسية. ويجب أن تتم تلك العمليات مع احترام حقوق الإنسان، وتتسلسل مع عودة الحوكمة المحلية المشروعة وسيادة القانون، وأنشطة تحقيق الاستقرار، لكي تكون مستدامة.

وقد التزمت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتخفيض قوام قوتها بمقدار ١ ٠٠٠ جندي بحلول ٢٨ شباط/فبراير، حسبما قرر مجلس الأمن في القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩). وقد أعدت الحكومة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقييماً مشتركاً للتهديدات، بناءً على طلب المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضرورية للحفاظ على الأمن في ظل الظروف الحالية، ولكن حان الوقت أيضاً للشروع في مناقشات شاملة بشأن التوقعات والمتطلبات الاستراتيجية لتمكين البعثة من تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى السلطات الصومالية، بطريقة تحافظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، مع تحقيق أثر استراتيجي أكبر ضد حركة الشباب.

ولا يزال الصوماليون المستضعفون يواجهون تحديات إنسانية بالغة الشدة. وقد تسببت موجات الجفاف المتتالية والفيضانات والصراع وانعدام الأمن في احتياج ٥,٢ ملايين شخص في الصومال إلى المساعدة، وذلك قبل حدوث أسوأ موجة من الجراد شهدها الصومال منذ ٢٥ عامًا. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الحكومة في التخفيف من الآثار الكارثية المحتملة على الأمن الغذائي. وأدعو الأطراف المانحة إلى تقديم التمويل والدعم بشكل عاجل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠. ويجب علينا في المدى الطويل تأييد خطة التنمية الوطنية للحكومة الصومالية من أجل النهوض بالأهداف الإنسانية والإنمائية وأهداف بناء السلام.

إن التعاون الإقليمي ضروري، لمواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهها منطقة القرن الأفريقي. وأرحب بجهود الرئيس والقادة الإقليميين لحل الخلافات وتعزيز العلاقات. وفي هذا الصدد، نحيط علما بترتيب رئيس الوزراء الإثيوبي، السيد أبي أحمد، اجتماعا في وقت سابق من هذا الشهر بين الرئيس

فرماجو ورئيس صوماليلاند، السيد موسى بيهي عبدي. ونحن نتطلع إلى زيادة تعاونهما بهدف إجراء حوار بناء.

وهناك الكثير مما يجب عمله العام المقبل. ولا يمكن إحراز التقدم إلا بالعمل معا، كصوماليين وكشركاء بروح من الوحدة والتوافق. وهناك حاجة إلى المزيد من الزخم وبناء توافق الآراء لضمان ألا يتأخر تنفيذ معايير عام ٢٠٢٠ الرئيسية الخاصة بالانتخابات والأمن والعلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد عن الجدول الزمني. وأتطلع إلى أن يتخذ قادة الصومال الخطوات الجريئة اللازمة لإتاحة تحقيق هذا التقدم خلال هذا العام الحاسم. وأتطلع أيضا إلى أن تواصل الأمم المتحدة أداء دورها من خلال التنفيذ الكامل للولاية التي أذن بها المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد سوان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): إن هذا العام هو عام حاسم بالنسبة للصومال، حيث من المتوقع أن يفي البلد بأولوياته الوطنية الملحة. وما السياسة الشاملة للجميع، والانتخابات وتخفيف عبء الديون، في ظل النهوض بالخطة الانتقالية، سوى بعض من تلك الأولويات الأشد إلحاحا. والعلامات مبشرة حتى الآن رغم التحديات الكثيرة.

قامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في ٢٥ آب/أغسطس، بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات الشريكة، وبعد التشاور اللازم مع حكومة الصومال الاتحادية وسلطات غالمودوغ، بنشر قوات في دوسماريب، بهدف المساعدة على تهيئة جو مطمئن لعقد مؤتمر المصالحة، ودعم تحقيق الظروف الأمنية المناسبة للعملية الانتخابية، لكي تتطور في بيئة سلمية خالية من العنف.

وقد أدى النجاح في عقد مؤتمر المصالحة الذي روجت له الحكومة الاتحادية في غالمودوغ، إلى التوصل إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة بشأن أساليب تنظيم الانتخابات. وتم تعزيز جهود تشكيل الولاية، من خلال النجاح في اختتام المفاوضات المتعلقة بحصة المقاعد البرلمانية المخصصة لأهل السنة والجماعة، الأمر الذي فتح الطريق لبدء العملية الانتخابية في الولاية وانتخاب الجمعية المكونة من ٨٩ عضوا، وغيرها من أجهزة الدولة.

وقد أوضحنا آنذاك، ونوضح الآن، أن الانتخابات لم تكن سوى خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح بين العديد من الخطوات المطلوبة. ويتطلب الواقع الميداني في غالمودوغ، في ظل شلل مؤسسات الدولة، أن تظل أسبقية السياسة في طليعة جميع الجهود الجارية لجعل غالمودوغ مرة أخرى ولاية وعضوا فاعلا له مقومات البقاء وقادرا على تحقيق السلام الدائم وتلبية احتياجات شعبها. وفي هذا السياق، ينبغي تسخير وتعزيز الزخم السياسي الشامل للجميع، الذي تولد بفضل نجاح عقد مؤتمر المصالحة في غالمودوغ، وليس إضاعته. ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لجعل غالمودوغ مجتمعًا قويًا ونابضًا بالحياة ومتصالحا مع نفسه.

لذلك نحث قيادة غالمودوغ على مواصلة العمل بجدية لكفالة عدم إقصاء أي جهة صاحبة مصلحة حقيقية من غالمودوغ، وأن يكون لمجمل ١١ قبيلة التي تشكل ولاية غالمودوغ مكان مضمون حول الطاولة التي يتم حولها تشكيل مستقبلها وتحديد مصيرها. ولذلك، من المهم أن نواصل، نحن الشركاء الدوليين المشاركين في مساعدة الصومال على التغلب على تحدياته الراهنة، العمل بجدية لتشجيع الشعب الصومالي على احتضان ومحاكاة روح ونص مؤتمر المصالحة في دوساماريب وضمان إقامة حوار حقيقي وتفاعل متناغم بين قيادة الولايات الاتحادية الأعضاء ومجتمعاتها المحلية وبين حكومة الصومال الاتحادية وحكومات الولايات الاتحادية الأعضاء.

وتؤمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إيمانا راسخا بأن هذا التفاعل المتعدد الأوجه، إذا ما تم دعمه وتسخيره واستدامته، سيطلق العنان لقدرة الشعب الصومالي الهائلة على المصالحة، وهي أكثر الطرق ضمانا لتحقيق السلام المستدام في الصومال.

ونشيد بالتزام الحكومة الاتحادية المستمر بتعزيز الحوار فيما بين أبناء الشعب الصومالي، كما تجسد في الاجتماع الأخير بين الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو والسيد موسى بيهي عبدي رئيس صوماليلاند، على هامش الدورة الثالثة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي في وقت سابق من هذا الشهر. وهذا تطور مشجع جدا ومصدر أمل كبير لمستقبل الصومال.

وكما أشرت من قبل، فإن الصومال يشرع في عام حاسم، ومن أهم الأولويات هذا العام تنظيم اقتراع وطني سلمي وموثوق به لانتخاب أعضاء البرلمان الاتحادي والرئيس الاتحادي. إن موافقة مجلس الشعب على قانون الانتخابات الاتحادي في الصومال الذي صار قانونا بعد أن وقعه الرئيس فرماجو قبل بضعة أيام تطور هام وإيجابي للغاية. ونحن في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ندرك أنه لا يزال هناك عدد من المسائل الهامة التي يتعين تسويتها من أجل ضمان تنفيذ قانون الانتخابات دون عوائق وعلى نحو سلس، ولكننا لا نزال متفائلين وواثقين بأن الزخم الذي تحقق في الشهرين الماضيين سيستمر وأن أي عقبات قد تعرقل إجراء الانتخابات في الربع الأخير من هذا العام سيتم التغلب عليها بنجاح.

ولهذا الغرض، وُضعت مسؤولية كبيرة على عاتق اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ورئيستها السيدة حليمة إسماعيل إبراهيم. ومن واجبنا أن ندعمها في هذا المسعى بتزويد اللجنة بالموارد المادية والمالية المتناسبة التي ستحتاج إليها؛ واستتباب الأمن وتيسير التنقل اللذين سيكونان ضروريين لإجراء الانتخابات بفعالية؛ وتوفير الخبرة التي ستحتاج إليها فيما يتعلق بموظفي الانتخابات العاديين والموظفين المتخصصين. ونحن في الاتحاد الأفريقي نؤكد من جديد استعدادنا المستمر لدعم عملية السلام، من الناحية التقنية وفيما يتعلق بالأمن.

ونشعر بالحماس إزاء المثابرة والصمود والمرونة التي ما فتئت حكومة الصومال الاتحادية تنفذ بها التزامها بالشروط المتفق عليها مع مؤسسات بريتون وودز. وهذه القدرة على المثابرة رغم كل الصعاب تؤتي ثمارها الآن. فقد أوفى الصومال بالمعايير المطلوبة في إطار البرنامج الرابع الذي يرصده الموظفون فيما يتعلق بالإيرادات المحلية والتعبئة والإدارة المالية العامة واستقرار القطاع المالي والامتثال لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ونتيجة لذلك، اتفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوائل هذا الشهر على أن الصومال مؤهل الآن للحصول على المساعدة في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونهنئ حكومة الصومال الاتحادية على ذلك الإنجاز العظيم.

ويشير تقييم التهديد الذي أُنجز مؤخراً إلى أن حركة الشباب لا تزال قادرة على الصمود ولا يزال بمقدورها شن الهجمات على قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمدنيين الأبرياء، معظمها باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومدافع الهاون والاغتيالات المستهدفة.

وفي إطار جهد متضافر لإضعاف العدو واحتوائه، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاؤها دعم قوات الأمن الصومالية بعمليات برية وجوية تركز على وجود حركة الشباب وأنشطتها في شابيلي الوسطى وشابيلي السفلى وجوبا الوسطى وجوبا الوسطى ومقديشو. ولا يزال تنفيذ الخطة الانتقالية محور المهام المنوطة بنا حتى عام ٢٠٢١. وتواجه عملياتنا في هذا الصدد تحديات تتعلق ببطء وتيرة تكوين وتجهيز قوات الأمن الصومالية؛ والافتقار إلى خدمات مستمرة في مجال الاستخبارات والمراقبة والقدرة الاستطلاعية؛ وعدم كفاية الدعم اللوجستي المقدم للجيش الوطني الصومالي.

ووفقا للتكليف الصادر عن المجلس بموجب القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، يتعين على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سحب ١ ٠٠٠ جندي آخر من قواتها، وهي الدفعة الثالثة منذ عام ٢٠١٨. وهذه مهمة جارية وستكتمل بحلول ٢٨ شباط/فبراير. وسيُجرى الخفض التدريجي على أساس تناسبي. غير أننا سننظر في إجراء تقييم للتهديد عند إعادة تشكيل القوات المتبقية داخل قطاعاتنا.

والسياسة الحالية للخفض التدريجي لا تتناسب تماما مع الواقع في مسرح العمليات. فعملية إنشاء قوات صومالية كافية ومدربة تدريبا جيدا ومجهزة تجهيزا جيدا ومدعومة من الناحية اللوجستية لتولي المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا تتماشى مع الأهداف والجداول الزمنية التي حددناها لأنفسنا في الخطة الانتقالية. والعملية بطيئة وناقصة التمويل وتعتمد اعتمادا كبيرا على حسن نية فرادى الشركاء، بدون خطط تدريب مشتركة ومنسقة وبدون ارتباط واضح بالحاجة إلى إنشاء قوات قادرة على أن تتولى، في الوقت المناسب وبصورة كاملة، المسؤولية الأمنية التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتُيسر إتمام المرحلة الانتقالية الحالية بحلول عام ٢٠٢١. ونتيجة لذلك، فإن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي يُفترض، وفقا للخطة الانتقالية ومفهوم العمليات، أن يعاد تشكيلها لتصبح قوات تتسم بقدر أكبر من المرونة والقدرة على الحركة وبمقدورها اتخاذ المبادرة ومهاجمة العدو وإضعافه، هي نفس القوات التي لا تزال تسيطر على معظم المراكز السكانية التي حررتها من قبضة حركة الشباب.

وفي هذا السياق، فإن العمليات التي يمكن أن تضطلع بها ضد العدو لا يمكن أن تبتعد سوى بمسافة محدودة عن المراكز السكانية التي تسيطر عليها. وتؤثر هذه الجوانب سلبا على مهمة تأمين طرق الإمداد الرئيسية ومطاردة العدو في معاقله وانتزاع أراض جديدة من حركة الشباب والسيطرة عليها.

وقد يرغب مجلس الأمن في أن ينظر عن كثب في الواقع الذي تواجهه قواتنا وقوات جمهورية الصومال الاتحادية في مسرح العمليات، وفي التدابير الإضافية التي يلزم اتخاذها للسماح بممارسة الضغط على حركة الشباب بطريقة مستدامة ومتسقة وبلا هوادة حتى نتمكن من إضعاف العدو بشكل فعال وتمديد العمليات المشتركة الناجحة في شابيلي السفلى إلى مساحات إقليمية صومالية أوسع نطاقا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سميث.

السيد سميث (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم بشأن أثر الآثار المتصلة بالمناخ على عمليات السلام في الصومال. وهذه لمحة عن عالم الغد الذي ستجري فيه عمليات السلام في بيئات أمنية تتأثر بصورة متزايدة بالمناخ وتقلباته.

وقد أشار قرارا تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى أثر تغير المناخ. وإزاء هذه الخلفية، استكشف معهدي، وهو معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الأدلة على الأثر المناخي وقيّم المخاطر التي يشكلها وحدد الاستجابات. وأصدرنا تقريرنا في أواخر عام ٢٠١٩ وتلخص إحاطتي اليوم النتائج التي توصل إليها.

وباختصار، تؤدي الفيضانات والجفاف في الصومال إلى مزيد من النزاع والتشريد فيزداد بذلك خطر تقويض جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وجهود حكومة الصومال الاتحادية في بناء السلام. ويشكل ضغط الأحداث الجوية جزءا من تحدي الاتفاق الحالي لتقاسم السلطة مما يتيح فرصة للتجنيد في صفوف منظمة الشباب الإرهابية في جملة أمور.

وربما كان تغيير ذلك على نحو يمكّن الاستجابة لتغير المناخ من إتاحة فرص لبناء السلام التحدي الرئيسي الذي تواجهه حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الأمم. ومن شأن التصدي للأثر السلبي للتغيرات البيئية على عمليات السلام أن يتيح فرصة لإقامة صلة إيجابية بين المرونة البيئية والسلام المستدام.

ولست بحاجة لأن أشرح للمجلس طابع النزاع في الصومال. فلا تزال النزاعات قائمة بين العشائر والجماعات الأيديولوجية والسياسية المتنافسة. وهناك نزاعات على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء وكلاهما يغذي الآخر. وكثيرا ما ترتبط النزاعات المحلية ارتباطا وثيقا بالحصول على الموارد الطبيعية، وخاصة الأراضي ومصائد الأسماك والمياه. وترتبط ملكية الموارد ارتباطا وثيقا بسبل العيش وأساليب الحياة وبالتالي، بسحنات الهوية القبلية، ما يصعّب كثيرا حل النزاع أو حتى إدارته وإدماج تأثير المناخ في صلب العوامل التي تحدد آفاق الأمن وانعدام الأمن والسلام أو النزاع في الصومال.

ولذلك فلننتقل للحديث عن مناخ البلد. ولا يزعم تقريرنا أن المناخ هو العامل المحدد لجميع الأمور في الصومال أو غيره. ولكن الدليل هو أن تحليلنا سيظل ناقصا ما لم يأخذ بعامل الطبيعة، بما في ذلك المناخ. ويشهد الصومال إحدى أعلى درجات الحرارة السنوية المتوسطة في العالم وظل عرضة للظروف الجوية القاسية منذ فترة طويلة. وشهد البلد خلال العقود الستة الماضية منذ عام ١٩٦٠ زيادة تدريجية ومستمرة في متوسط درجة الحرارة السنوية. وفي حين جعلت النزاعات جمع البيانات وتتبعها أمرًا صعبًا، توقّع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ٢٠٠٧ ارتفاعا في درجة الحرارة يتراوح بين ٣,٢ درجة مئوية و ٤,٣ درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين – وهو ما يتجاوز المستويات التي يمكن تحملها بكثير. وفي الوقت نفسه ظل هطول الأمطار غير منتظم ومتفاوت تفاوتا كبيرا بين المواسم والسنوات. وفي عام ٢٠١٤ توقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ هطول المزيد من الأمطار على الصومال في العقود المقبلة ما يسبب خطرا كبيرا ومتزايدا من الفيضانات وتآكل التربة.

وبالتالي، فإن من الصعب التنبؤ بالمواسم وأحوال الطقس. ولعدم التيقن هذا أثر مباشر على الحياة اليومية للسكان الذين يعتمدون إلى حد كبير على الزراعة لتوفير سبل عيشهم. بل يؤدي إلى زيادة المنافسة على الموارد الطبيعية ونشوب النزاعات لأنه مع تحول الرعاة عن طرق الرعي التقليدية بسبب الظروف المتغيرة على نحو غير متوقع، يجد المزارعون أنفسهم مضطرين لحماية أراضيهم ومحاصيلهم في وجه المزيد من الضغط عليها.

ويفضل الرعاة بيع ماشيتهم في الأوقات التي تشتد فيها الأحوال الجوية ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية وزيادة السوق ضعفا ويسد الخيارات أمام الشباب لكسب الرزق الكريم. وبذلك فإنه يشجع على الإجرام بصورة غير مباشرة ويخلق فرصا للتجنيد من قبل الفصائل المسلحة. وباختصار، فإن الأحوال المناخية المحلية تمد حركة الشباب بمجموعة من المجندين المحتملين. وبطبيعة الحال، فإن تدفق الأسلحة الصغيرة إلى المنطقة يتيح للفصائل المسلحة فرصا إضافية لتعزيز قوتها.

وعلاوة على ذلك، فإن من شأن النزاعات المحلية أن تتحول بسرعة إلى نزاعات على الصعيد الوطني. وتدمج الخلافات على الموارد الطبيعية في الديناميات السياسية في الصومال على نطاق أوسع وأدت إلى بعض أشد أشكال العنف فتكا. ومما يبعث على القلق أنه في الوقت الذي تعمقت وتصاعدت فيه النزاعات على الموارد، فقد أثرت الهجرة إلى المدن والتشرد الداخلي وأضعفت الوسائل التقليدية لإدارة النزاعات وحلها.

ويتمثل الدليل الواضح في أن بوسع الصدمات والضغوط المتصلة بالمناخ أن تزعزع آفاق السلام في الصومال. وتؤدي الظواهر الجوية الشديدة إلى انعدام أمن المياه والغذاء ما يتيح لحركة الشباب فرصة لتوفير الخدمات ويدعم الخطاب السياسي

للجماعة ويقلل الثقة في جهود بناء السلام التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة.

وقد استجابت بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري للضغط المتزايد على الظواهر الجوية البالغة الشدة وتكرارها وآثارها غير المباشرة. واستنادا إلى الدروس المستفادة من الجفاف الذي حدث في عام ٢٠١١ وعواقبه الكارثية، وُضعت مبادرات ساعدت في التخفيف من شدة المجاعة المتوقعة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وكان العامل الرئيسي يلف ذلك توفير المعلومات في الوقت المناسب والتعاون الفعال بين الوكالات في جميع أنحاء الصومال. وهذا هو الأساس لإنشاء مركز تنسيق عمليات الكوارث، الذي يعمل مع الإطار الشامل للإنعاش والقدرة على الصمود في الصومال. وكان من المهم أيضا إنشاء دور مستشار للأمن البيئي تلبية للحاجة إلى التنسيق. ولذلك تواصل البعثة اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للأخطار المتصلة بالمناخ. فما الذي يمكن أن تفعله أكثر من ذلك إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري؟

أولا، بوسع البعثة أن تركز على تحسين التنسيق بين الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية والأمنية، الصومالية منها والدولية على السواء. ومما لا شك فيه أنه يجب الحرص على عدم المساس بحياد العمل الإنساني، ولكن يمكن قبول المساعدة في حالات الطوارئ الإنسانية من مختلف الأوساط. ومن شأن التأهب لذلك أن يقلل من أثر الصدمات في المستقبل ويمكن القيام به دون المساس بالمبادئ الإنسانية.

ثانيا، يمكنها التيقظ للحاجة إلى تكييف هياكل استجاباتها مع الظروف المتغيرة. وينبغي أن يكون جزءا من استراتيجيتها في الأجل الطويل وكذلك جزءا من إطار الإنعاش والقدرة على التكيف في الصومال، بناء القدرة على تلقي المعلومات الدالة على تغيرات الواقع في السياق المزدوج لتغير المناخ والنزاعات التي طال أمدها.

ثالثا، يعبر المناخ وتغير المناخ وأثره الحدود الوطنية للدول، وبالتالي فإن المطلوب هو توفير استجابات إقليمية له على نطاق أوسع. وتتوفر من خلال الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أطر مناسبة مشتركة بين الدول ويمكن للبعثة أن تتعاون معها.

وإذا جاز لي القول فإن تقريرنا يتضمن أيضا مساهمات مهمة لبعثات مماثلة للأمم المتحدة في المناطق المعرضة للخطر. وعليه رابعا، يبين وضع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ما حددناه أيضا في عمليات أخرى في منطقة الساحل والشرق الأوسط وآسيا: ضرورة التأهب الآن للآثار المناخية. وتتمثل الخطوة الأولى في زيادة القدرة على تقييم الأخطار الأمنية المتصلة بالمناخ. ويعتبر تكثيف الحوار في هذه المسألة بين وكالات الأمم المتحدة العاملة داخل البلد نقطة انطلاق مثلى في هذا الصدد. وينبغي أن يكون بندا أساسيا في جدول أعمال استدامة السلام ومنع نشوب النزاعات.

خامسا، سيتم الجمع بين زيادة تبادل المعلومات بين البعثات والمعارف المتعلقة بما هو صالح وغير ذلك على نحو يمكن من تبادلها على نطاق أوسع.

سادسا، وإذ نجرؤ على قول ذلك ينبغي أن نسعى لإيجاد استجابات جديدة. ولا تزال بعض التدابير المجربة تحتفظ بأهميتها ولكن ما دامت الأمور كما هي عليه، فإن العالم المتغير هذا يتطلب بعض الاستجابات الجديدة. ومتى علمنا بعدم صلاحية أمر ما، فقد حان الوقت لإيجاد بديل جديد حتى ولو تجريبيا.

وأخيرا، هناك عواقب بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. ولتجميع القدرة على تقييم المخاطر المناخية ينبغي توفير معلومات تقييم المخاطر لمن يحتاجون إليها من خلال منظومة الأمم المتحدة وآلية الأمن المناخي. ويجب علينا أن نضمن شمول تدريب أفراد بناء السلام تركيزا محددا على مراعاة المناخ. وأخيرا، يجب علينا إجراء التعديلات اللازمة للنظم حتى تتمكن مصادر

التمويل من دعم الاستجابات المتكاملة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وتحديد البرامج ذات الأولوية التي تعزز القدرة على القدرة على تحمل تغير المناخ.

وخلاصة القول أن الوضع في الصومال يبين لنا مستقبل بناء السلام. وهناك خطوات عملية يستطيع صانعو القرار اتخاذها لمعالجة الأثر السلبي للأزمات البيئية اليوم بهدف تحسين آفاق السلام والأمن في المستقبل. واتخذت البعثة وحكومة الصومال الاتحادية معا خطوات هامة في هذا الاتجاه وهناك مجال لاتخاذ مزيد من الخطوات.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن الذي نعرب عن تقديرنا الكبير لاهتمامه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد سميث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات وأرى أن الإحاطة التي قدمها دان سميث مثيرة للاهتمام بشكل خاص. فهي تذكير بأن من النادر أن تحل جميع مشاكل بلد ما كما هو الحال في دول مثل الصومال، عن طريق عملية سياسية من القمة إلى القاعدة في غرف مليئة بالدخان في العاصمة، وأن من المهم توفر فهم ينطلق من القاعدة إلى القمة في سياق مجتمعي. وأرى أن وجهة نظر السيد سميث المتعلقة بضرورة أن ينظر مجلس الأمن في فكرة منع نشوب النزاعات هي من الأمور التي تشق علينا أحيانا. والتفكير في الأخطار التي يسببها المناخ جزء من ذلك. وبالمثل يعدُّ إدخال البيانات جانبا مهما للغاية. وآمل أن نمضي بذلك قدما بصورة جماعية.

وأود أن أبدأ بأحد أكثر العناصر الإيجابية التي برزت مؤخرا، وأن أهنئ حكومة الصومال على هذا الإنجاز المهم بتأهُّلها للاستفادة من مزايا تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأود أن أثني على التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على الإصلاحات المالية التي مكنتها من تحقيق هذا الإنجاز. ومن الحيوي الآن تعميق هذا التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وأن يمتد ليشمل الإصلاح السياسي والأمني، وهو ما سيسمح للصومال بالوفاء بالمعايير اللازمة لتخفيف عبء الديون.

وأود أيضا أن أرحب بسن قانون الانتخابات مؤخرا، الذي أشار إليه الرئيس فرماجو بأنه ”فرصة لإعمال الحقوق الديمقراطية التي تقوم على مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في انتخابات عام ٢٠٢١ المقبلة“. لكن هذه ليست سوى خطوة أولى. هناك جوانب أساسية من جوانب الانتخابات لا تزال دون حل، ونحن نشعر بالقلق إزاء محاولة المفسدين دفع العملية للخروج عن مسارها الصحيح. ولذلك، من الحيوي أن يتخذ البرلمان الصومالي خطوات عاجلة لإحراز تقدم بشأن إقرار التعديلات على قانون الأحزاب السياسية، التي ستسمح للأحزاب بالتسجيل في الانتخابات وتعالج المسائل الأخرى غير المحسومة في قانون الانتخابات، بما في ذلك تعريف الدوائر الانتخابية، وتخصيص المقاعد للدوائر الانتخابية، وكيفية تنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة من المقاعد المخصصة للمرأة – التي التزم بها الصومال – وإدارة المقاعد في بنادير وصوماليلاند. ولا بد من الإجابة على هذه الأسئلة لجعل قانون الانتخابات قابلا للتنفيذ من الناحية الفنية ويمكن تمويله إذا أردنا إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية وشفافة تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، تمشيا مع الدستور المؤقت للصومال.

ونأسف لأن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات غير قادرة على العمل بحرية في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات هي هيئة فنية مستقلة ومحايدة مخولة بموجب الدستور، وندعو السلطات الصومالية على جميع المستويات إلى التعاون الكامل معها، وقبول تسجيل الأحزاب السياسية، واتخاذ خطوات لضمان حرية الإعلام.

وهذا مثال على إحدى المشاكل التي نواجهها حاليا في الصومال. ونعتقد أنه لا يمكن أساسا التوصل إلى حل إلا من خلال الحوار والتعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وهذا أمر ضروري ببساطة لتحقيق عملية سلمية ومتفق عليها من أجل انتقال السلطة. والانتخابات خطوة حاسمة نحو التوصل إلى تسوية سياسية في الصومال وإجراء استعراض دستوري أوسع نطاقا. ولذلك ندعو الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى المشاركة البناءة والعاجلة في بناء توافق في الآراء من أجل الاتفاق على كيفية تنفيذ النموذج الانتخابي.

ومن أجل كفالة استقرار أوسع نطاقا في الصومال، نحث جميع أصحاب المصلحة في ولاية غالمودوغ على الدخول في حوار بشأن المصالحة المحلية من أجل الحفاظ على الجهود الكبيرة والتقدم المحرز في الأشهر السبعة الماضية. ونشعر بالقلق من أن حكم غالمودوغ منقسمة مع عدة مطالبات بموقع القيادة سيكون أصعب، ويجب التوصل إلى حل وسط لتجنب خطر عدم الاستقرار والصراع. ونحث أيضا جميع الأطراف في جوبالاند على تخفيف حدة التوترات ومعالجة الخلافات من خلال الحوار والتوصل إلى حل وسط.

وأود أن أنتقل إلى الأمن وإصلاح الأمن. إننا عند منعطف حاسم في المناقشات بشأن مستقبل الدعم الدولي للأمن الصومالي في الأجل الطويل، وكيف يمكننا أن ندعم الصومال في تولي زمام القيادة. لقد أصدر المجلس تكليفا بإجراء استعراض مستقل للأمن الصومالي بعد عام ٢٠٢١، ونحث الشركاء الإقليميين على الدخول في مشاورات مع الصومال والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للمساعدة في التوصل إلى حل مشترك وموحد لنموذج أمني لما بعد عام ٢٠٢١ في الصومال. ومن الأمور الحيوية إحراز تقدم سريع في الإصلاحات الأمنية، بما في ذلك الالتزام بتنفيذ خطة انتقالية بقيادة الصومال وتنفيذ هيكل للأمن الوطني. ومن الأهمية بمكان أن يتم تخفيض عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقا لتقييمات التهديدات على أرض الواقع. ولم يُتبع هذا النهج في المرة الأخيرة وكان لذلك أثر سلبي، ولذلك من المهم إجراء مشاورات على نحو أفضل.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة الناجمة عن المناخ والصراع. إن أزمة الجراد الصحراوي الحالية في الصومال والمنطقة الأوسع نطاقا تبعث على القلق البالغ، وتنسق المملكة المتحدة عن كثب مع الشركاء للحد من غزو الجراد والتخفيف من أثر ذلك على خسارة المحاصيل من خلال عمليات المراقبة والرش. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير المزيد من التمويل للاستجابة الإنسانية وإلى تكثيف الجهود لبناء مبادرات طويلة الأجل للتخفيف من آثار تغير المناخ في الصومال وبناء القدرة على الصمود. وأشير إلى أن المملكة المتحدة قدمت في الأشهر الاثني عشر الماضية أكثر من ٤٠٠ مليون دولار لمختلف الاحتياجات الإنسانية والسياسية والأمنية في الصومال.

وأخيرا، أود أن أشيد بالأمم المتحدة لدعمها المستمر في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام للصومال. ونشيد بالالتزام المستمر والتضحيات من جانب البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبطبيعة الحال، قوات الأمن الوطنية الصومالية في حربها ضد حركة الشباب. إنهم رجال ونساء يتحلون بالشجاعة والإصرار لا يقاتلون من أجل أمن الصومال وحده بل ومن أجل أمن المنطقة وأمننا جميعا.

يواجه الصومال وداعموه الدوليون مهمة ضخمة في السنوات المقبلة من حيث إجراء انتخابات وطنية شاملة للجميع والانتقال إلى أمن يقوده الصومال. وستواصل المملكة المتحدة الوقوف بثبات إلى جانب الصومال والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تلك الجهود. ولكن بدون إحراز تقدم كبير، سواء بشأن الانتخابات أو بشأن بناء توافق في الآراء بين مختلف مستويات الحكومة، هناك خطر من أن تكون مناقشتنا المقبلة بشأن الصومال مناقشة أكثر صعوبة بكثير. لذلك، دعونا نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون حدوث ذلك.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص سوان على إحاطته اليوم. وتقدر الولايات المتحدة تقديرا عميقا التزامه بتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في الصومال. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الآخرين على بيانيهما اليوم.

هذا العام عام حاسم حيث يسعى الصومال إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية اللذين وعد بهما تخفيف عبء الديون، وإلى إجراء انتخابات وطنية سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية، وتحقيق تقدم نحو نقل المسؤوليات الأمنية من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الصومال. وفي حين أن كل من هذه التطورات يبشر بالكثير للشعب الصومالي، فإن تحقيقها سيتطلب التزاما كاملا من جانب حكومة الصومال وشعبه.

ونهنئ الصومال على التزامه بتنفيذ إصلاحات مالية من أجل تخفيف عبء الديون. إن الإعلان الأخير للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن الصومال مؤهل للإعفاء من الديون خطوة هامة نحو تحقيق نمو اقتصادي أسرع، والمزيد من المنح والاستثمارات، وزيادة الإيرادات الحكومية، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة لمواطنيه. ولضمان إحراز تقدم في تخفيف عبء الديون، نحث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على الاتفاق على مبادئ المساءلة المالية وتقاسم الإيرادات.

وإذ نتطلع إلى الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام، فإننا ندرك أن الصومال في مرحلة صعبة في مسيرته نحو الديمقراطية، حيث اتسمت الانتخابات السابقة بالمشاركة المحدودة، والحصص العشائرية، والفساد، والتهديد بالعنف. لقد شابت الانتخابات الأخيرة في جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال وغالمودوغ أوجه قصور، ولكننا نشعر بالتشجيع لامتناع العديد من المرشحين عن العنف وإبداء الالتزام بعملية مصالحة سلمية عن طريق التفاوض. ونشعر بالقلق من أن بعض النماذج الانتخابية قيد النظر لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ليست عملية، أو يمكن أن تستبعد مجتمعات محلية رئيسية أو قد توفر ذريعة لتأخير الانتخابات. ونحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على العمل معا لإبقاء الانتخابات على مسارها هذا العام والاتفاق على نموذج عملي لإجراء انتخابات سلمية وفي موعدها وشاملة للجميع وذات مصداقية.

ولا تزال حركة الشباب تمثل قوة مميتة ومزعزعة للاستقرار داخل الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة. ونعرب عن أعمق تعازينا للقتلى والجرحى في الهجمات الأخيرة في مقديشو وكينيا، ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع شركائنا لاستخدام جميع الوسائل لهزيمة هؤلاء الإرهابيين والمتطرفين.

ومنذ أن اجتمع المجلس بشأن هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8671)، اتخذت القوات المسلحة والشرطة الصومالية خطوات إيجابية نحو ملكية الأمن الوطني. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد حركة الشباب في شبيلي السفلى، ولكن العملية توقفت. ويجب على الحكومة أن تجد حلا لتشكيل قوات قادرة وألا تسمح بضياع المكاسب الأمنية الأخيرة. وينبغي أن نعترف بأن انتقال المسؤوليات الأمنية إلى حكومة الصومال،

الذي يجب أن يظل أولوية قصوى، قد تأخر عن الموعد المقرر. لن تبقى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الأبد.

نحن ندعم الجهود الجارية التي تبذلها قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونتطلع إلى اضطلاع قوات ومؤسسات الأمن الصومالية بالإصلاحات وعمليات التطوير التي ستمكنها من تسلم المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقا للمعايير المرجعية والجدول الزمني للخطة الانتقالية الصومالية. وفي نهاية شباط/فبراير، ستسحب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ١ ٠٠٠ فرد من قوات حفظ السلام، وهي خطوة حاسمة في هذه العملية.

وتكتسي الجهود المبذولة لبناء القدرات داخل قوات الأمن الصومالية، ما يمنحها القدرة على الاحتفاظ بالمناطق التي تم تحريرها من حركة الشباب قيمة كبيرة، ونعرب عن تقديرنا لشركاء الصومال في المجلس الذين يعملون على بناء تلك المهارات. ولا تزال الموارد المحدودة والتحديات المؤسسية ومقاومة الإصلاحات تقوض قدرة الصومال على تكوين قوات جديدة وتحمل مسؤولية إضافية عن الأمن. ومن الضروري أن تعمل الحكومة الاتحادية على معالجة تلك التحديات في أقرب وقت ممكن.

ونشيد بالرئيس على تعيينه جيلا جديدا في قيادة الجيش الوطني الصومالي يركز على الإصلاحات، ونحث على تنفيذها بالكامل. ونشيد أيضا بعمل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ودعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وندعو إلى مزيد من المساءلة والكفاءة والشفافية في عملياتها.

إن مفتاح التقدم على جميع هذه الجبهات هو تحسين التعاون والتنسيق بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء فيها. وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء تزايد الخلاف فيما بينها في الأشهر الأخيرة، ونواصل جهودنا للتواصل مع الحكومة الاتحادية ورؤساء الولايات الأعضاء. وسيكون لزاما على جميع الأطراف تحقيق قدر أكبر من التقارب وإجراء حوار والتوصل إلى حل وسط لضمان أمن الصومال واستقراره وازدهاره.

ونشيد بتواصل الرئيس مع قادة الولايات الأعضاء، بما في ذلك مؤخرا مع السيد عبدي، رئيس صوماليلاند، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى عملية مصالحة أوسع نطاقا. إن نشر قوات الجيش الوطني الصومالي لشن هجوم ذي دوافع سياسية في منطقة غدو في جوبالاند أمر غير مقبول ويحوّل الموارد عن خريطة الطريق المتفق عليها للعمليات الأمنية. ومن الضروري أن تركز قوات أمن الحكومة الاتحادية وأجهزة الأمن في الولايات الأعضاء في الاتحاد على مكافحة حركة الشباب بدلا من الدخول في نزاع مسلح مع بعضها بعضا لحل المنازعات السياسية. وندعو الرئيس فرماجو إلى إنهاء هجوم الجيش الوطني الصومالي في غدو وإلى التزام كل من الرئيس فرماجو والسيد مادوبي، رئيس جوبالاند، بالحوار والمصالحة.

أخيرا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار حالة الطوارئ الإنسانية في الصومال، التي تفاقمت بسبب التفشي الشديد للجراد الذي أصاب المنطقة. وحيث أن هناك حاجة لأكثر من بليون دولار للمعونة الغوثية في عام ٢٠٢٠، نشدد على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية في وقتها وبصورة موثوقة وعلى نحو أكثر إنصافا، ونشجع الحكومات الأخرى على الانضمام إلينا في تعهدنا بمواصلة تقديم المعونة الإنسانية للصومال.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها اليوم.

ونرحّب بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، فضلا عن اعتماد التشريعات المنصوص عليها في إطار المساءلة المتبادلة. ونشير مع القلق إلى المأزق السياسي المستمر بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء. ونفهم أن التغلب على هذا المأزق

يجب أن يكون أولوية من أجل دعم عملية المصالحة وضمان عملية انتخابية نزيهة في الصومال. وندعو القادة إلى مضاعفة جهودهم للتوصل إلى اتفاق يعالج مسائل من قبيل الأمن ومراجعة الدستور والانتخابات، من بين أولويات وطنية أخرى. ونرحّب بالتطورات الإيجابية في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الاتفاق الذي وقعه الرئيس فرماجو والرئيس كينياتا بشأن إعادة العلاقات الثنائية وخطة العمل المشتركة التي اعتمدتها إريتريا وإثيوبيا والصومال لعام ٢٠٢٠ وما بعده.

ونرحب باعتماد القانون الانتخابي المعدل. وندعو إلى ضمان حصة ٣٠ في المائة للنساء والمشاركة الواسعة للمواطنين، ولا سيما الشباب، في العملية الانتخابية. وفي ذلك السياق، نعتقد أن اعتماد الدستور الاتحادي المعدّل أمر أساسي، ونحث الطرفين على مواصلة العمل من أجل إجراء حوار بناء وجامع وشفاف.

لا تزال آثار تغير المناخ تشكل تحديا للصومال. فقد أدت الأمطار الموسمية والتبدلات السريعة إلى حالات الجفاف الشديد، مقترنة بأوجه ضعف المجتمعات المحلية وافتقارها للقدرة على الصمود، إلى زيادة مثيرة للقلق في الاحتياجات الإنسانية في البلد، حيث يحتاج السكان للمساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

وفي هذا الصدد، نقدّر بصفة خاصة الإحاطة التي قدمها السيد دان سميث، الذي حدثنا عن آثار تغير المناخ على الحالة الأمنية في الصومال والجهد الكبير الذي تبذله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال للاستجابة للأثر المتزايد لتغير المناخ على ذلك البلد.

ويتجلى ضعف الصومال أمام تغير المناخ في عواقبه على السكان الذين يضطرون إلى الفرار من ديارهم بحثا عن الخدمات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أولئك الذين نزحوا بالفعل بسبب النزاع والعنف يتأثرون بشكل غير متناسب. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية للسكان، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي.

ولذلك، من الضروري مواصلة تزويد السلطات المختصة والكيانات التي طُلب منها دعم جهودها على السواء بالأدوات اللازمة للتأهب والتحليل والاستجابة فيما يتعلق بالآثار السلبية لتغير المناخ. وكما نرى بالفعل في الصومال، فإن ذلك من شأنه أن يجعل من الممكن معالجة الأسباب الجذرية للأزمتين المناخية والإنسانية الراهنتين في البلد معالجة شاملة وإيجاد حلول مستدامة لهما.

وكما فعلنا في مناسبات سابقة، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الأمنية في الصومال والهجمات التي تشنها جماعة الشباب الإرهابية، التي لا تزال المصدر الرئيسي للعنف في الصومال. وندين بشكل خاص الهجوم الذي وقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في مقديشو، والذي أودى بحياة ٩٠ شخصا، ونعرب عن تعازينا.

في الختام، نود أن ننوه بالدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ونحن على ثقة بأن عملية التحضير للانتخابات المقبلة وإجراءها ستكون بداية لمرحلة جديدة من الحوار الذي سيعزز الديمقراطية القائمة على المشاركة وإيجاد حلول دائمة للتحديات الكثيرة التي تواجه الشعب الصومالي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشعر بالامتنان للسيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فرانسيسكو ماديرا، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الشاملتين. ونود أيضا أن نشكر السيد دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، على إحاطته.

تؤيد روسيا تأييدا تاما الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي وتنفيذ التغييرات الديمقراطية. وما زلنا نتابع عن كثب الحالة في البلد والخطوات التي اتخذتها سلطاته للتحضير للحدث الرئيسي لهذا العام – الانتخابات العامة. ويسرنا أن نشير إلى أن الصوماليين تمكّنوا من إحراز تقدم في هذا الصدد. ومن الواضح أن أهم إنجاز تحقق هو اعتماد القانون الانتخابي الهام جدا في الأسبوع الماضي.

ونرحب أيضا بالمشاورات التي بدأت في مقديشو في وقت سابق من هذا الشهر لتنقيح الدستور الاتحادي. وعلاوة على ذلك، نود أن نرحب بمساهمة الحكومة الاتحادية في تطبيع الحالة في القرن الأفريقي ككل. إن إعادة تأكيد الرئيس محمد فرماجو وزعيمي إثيوبيا وإريتريا في نهاية كانون الثاني/يناير على التزامهم بالاتفاقات السابقة وخطة العمل التي اعتمدوها هو مثال جيد على ذلك. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ونحن على ثقة بأن الصوماليين سيواصلون الوفاء بالتزاماتهم.

ونتفق مع التقييم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2020/121) بأن عدم إجراء حوار بنّاء بين مقديشو والولايات الاتحادية الأعضاء لا يزال عاملا هاما يعوق التقدم السياسي وجهود المصالحة الوطنية في الصومال. والواقع أن المشاكل العديدة التي تواجه البلد قد تظل دون حل من دون استئناف ذلك الحوار. وندعو السلطات الصومالية إلى تكثيف جهودها لإقامة صلات مع سلطات جوبالاند وبونتلاند وإلى حل الخلافات السياسية في غلمودوغ. ونعتقد أنه يمكن تقديم مساهمة كبيرة في حل تلك المسائل من خلال إنشاء آلية دائمة للاتصال بالولايات الاتحادية الأعضاء، بما في ذلك صوماليلاند.

لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا كبيرا لأمن البلد. ويساورنا قلق بالغ إزاء الزيادة الكبيرة في النشاط الإرهابي لمقاتليها واستخدامهم لأجهزة متفجرة يدوية الصنع ما فتئت تزداد تطورا. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن وفد بلدنا طلب في آب/أغسطس ٢٠١٩ إلى المملكة المتحدة، بوصفها القائمة بالصياغة بشأن الصومال، أن تنظم إحاطة للمجلس يقدمها مدير دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن التهديد الذي تشكله تلك الأجهزة في الصومال؛ وكان بوسعنا أن نسمع منه اليوم. ومع ذلك، للأسف، لقي طلبنا آذانا صماء.

وما زلنا نعتقد أن مسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تستحق نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به الجوانب الأخرى للحالة التي نظرنا فيها اليوم. ونعتقد أنه من أجل التصدي التهديدات الإرهابية في الصومال، ثمة حاجة إلى العمل المشترك الفعال لبناء هيكل موحد للأمن الوطني. وينبغي أن يكون التقدم في هذا المجال حاسما بغية تسليم المسؤولية عن أمن البلد إلى الصوماليين أنفسهم. وينبغي أن تأخذ العملية في الاعتبار أيضا تطورات الحالة على أرض الواقع.

وفي الوقت الراهن، نحن متفقون على أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاعب بالغ الأهمية في مكافحة حركة الشباب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ خطوات لزيادة التأهب التشغيلي لوحدات حفظ السلام الأفريقية والجيش الوطني الصومالي. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المعقدة في الصومال، تواصل روسيا تقديم المساعدة إلى البلد وإلى اللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة. ونحن نفعل ذلك من خلال المساهمات المحددة الأهداف في الصناديق ذات الصلة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وسنواصل أيضا توفير التدريب للموظفين المدنيين الصوماليين.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس التزام بلدنا الراسخ بمواصلة العمل المكثف في مجلس الأمن لحل الأزمة في الصومال، مع احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على ملاحظاتهم وتعليقاتهم القيمة.

وتؤيد ألمانيا تأييدا صادقا الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لكفالة السلام والاستقرار والتنمية في الصومال. وفي ذلك السياق، نشدد على أن إجراء انتخابات ذات مصداقية وحرة ونزيهة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ أمر أساسي لبناء الدولة الديمقراطية في الصومال. وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تعهدت مجموعة واسعة من القادة الصوماليين بإجراء انتخابات مباشرة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وفي الآونة الأخيرة، انعكس ذلك أيضا في التزامات الحكومة الصومالية وأصحاب المصلحة ضمن إطار المساءلة المتبادلة لعام ٢٠٢٠.

ونحيط علما بمشروع القانون الانتخابي الاتحادي الذي وقعه الرئيس الاتحادي ليصبح قانونا، في الأسبوع الماضي. ومع ذلك، نرى أيضا أنه يمكن القول أن بعض فقرات القانون لا يمكن تطبيقها، على الرغم من المشورة المتكررة والمحددة بشأن تلك المسائل والتي قدمتها إلى البرلمان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وخبراء الانتخابات التابعون للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يترك قانون الانتخابات العديد من المسائل الهامة دون حل. وينبغي الإجابة على هذه الأسئلة على أساس توافق سياسي واسع النطاق وبالتعاون الكامل بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وفقا للالتزامات المتعهد بها بموجب إطار المساءلة المتبادلة.

ونحن، شأننا شأن الآخرين، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة السياسية الراهنة في غالمودوغ وجوبالاند. وندعو إلى تحقيق التسوية السياسية للتوترات، الأمر الذي يتطلب الحوار والتوافق. ويجب إيلاء أولوية قصوى للتعاون السياسي البناء بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء. وللأسف، لم نشهد تقدما كافيا طوال الشهور الأخيرة، وينبغي استئناف الاجتماعات التنسيقية بسرعة، وأن تُعقد بانتظام من أجل تسوية المسائل المعلقة. وفي ضوء انتخابات عام ٢٠٢٠ من الجلي أنه يجب على العملية السياسية أن تواكب الأحداث. وفيما يتعلق بمسألة صوماليلاند، نشجع أيضا كلا الجانبين – مقديشو وهرجيسا – على مواصلة الحوار الذي استؤنف الآن.

وفيما يتعلق بالأمن، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أثني على التقدم المحرز في قطاع الأمن. ونشيد بعمل وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. ومن الأهمية بمكان مواصلة السير على هذا الطريق بطريقة متسقة ومنسقة. ونحن بحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ هيكل الأمن الوطني والانتقال الأمني. إن أمن الانتخابات يتسم بنفس القدر من الأهمية. ولكن من المهم أيضا متابعة المناقشات البناءة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن مستقبل الدعم الدولي لقطاع الأمن الصومالي خلال الأشهر المقبلة، بما في ذلك من منظور التقييم المستقل المقبل الذي طلبه مجلس الأمن في أوائل عام ٢٠٢١. ونحن بحاجة إلى نموذج أمني موثوق ومستدام للصومال، لما بعد عام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بالحالة والتطورات الإنسانية، لا تزال ألمانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الراهنة، وإزاء التحديات الإضافية التي يسببها وباء الجراد. وقد تفاعلنا بسرعة بإتاحة ٣ بلايين يورو لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لحماية سبل العيش، وسنواصل رصد الحالة بعناية فائقة.

ونقول بضع كلمات عن حالة حقوق الإنسان، فقد لاحظنا أن منظمة العفو الدولية ذكرت في تقريرها الأخير أن هناك زيادة في الهجمات العنيفة والتهديدات والمضايقات والتخويف التي يتعرض لها العاملون في وسائط الإعلام في الصومال. ومن الجلي

أننا نشعر بالقلق إزاء هذا التقييم ونحث جميع أصحاب المصلحة على احترام حرية الصحافة وحماية العاملين في وسائط الإعلام.

لقد تأثرنا كثيرا بتقرير السيد دان سميث ونرى بوضوح شديد تلك الصلة التي تحدث عنها. إن العواقب المتفاقمة لتغير المناخ بالنسبة للحالة الإنسانية في الصومال والحالة الهشة للدولة تبين بوضوح التحديات التي يشكلها تغير المناخ بالنسبة للاستقرار والأمن الإقليميين.

ومع ذلك، فإن المخاطر المتصلة بالمناخ ليست البواعث الوحيدة للصراع – وأعتقد أننا جميعا متفقون على ذلك. ولكن في الوقت نفسه، فإن من الحق أنها تمثل عاملا واحدا، هو في الغالب كبير جدا، للصراع الذي لا يمكننا تجاهله. ونرى أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يتجاهله. وتؤدي الفيضانات والجفاف إلى تفاقم الصراعات. ولن يكتمل تحليل الحالة في الصومال دون أخذ المخاطر المتصلة بالمناخ في الاعتبار. إن انعدام الأمن الغذائي وغيره من حالات انعدام الأمن يتيح لحركة الشباب فرصة لتقديم نفسها كجهات بديلة لتوفير الأمن. ولذلك من الواضح أن هناك صلة جلية بين المخاطر المتصلة بالمناخ وانعدام الأمن. وبالنسبة لنا، فإن كل هذا يبين أن هناك ما يدعو إلى القلق بشأن آثار تغير المناخ على الحالة الأمنية في الصومال.

وفي الوقت نفسه، وكما سمعنا في جلسات الإحاطة التي عُقدت اليوم، فإن تغير المناخ يطرح تحديات أمام تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ولذلك، نحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لكي يأخذ مجلس الأمن تغير المناخ في الاعتبار على النحو الواجب بوصفه عاملا ذا صلة بالسلام والأمن. وتستثمر ألمانيا في تعزيز القدرات في مجالي المناخ والأمن في الميدان، بوسائل منها تمويل تكلفة مستشار لشؤون البيئة والأمن يدعم وجود الأمم المتحدة داخل البلد ويقدم معلومات عن المخاطر المتعلقة بأمن المناخ في الصومال.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد جيمس سْوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيد دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام على إحاطاتهم؛

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا تقدما إيجابيا في علميات تعمير الصومال على المستوى الوطني، والأعمال التحضيرية لانتخابات أواخر عام ٢٠٢٠ أو أوائل عام ٢٠٢١. فقد صدر القانون الانتخابي الجديد ووُقِّع ليصبح قانوناً، وأُعلنت خطة التنمية الوطنية التاسعة، وعُقد مؤتمر القمة الثلاثي مع إريتريا وإثيوبيا، الذي اعتُمدت خلاله خطة العمل المشتركة لعام ٢٠٢٠ وما بعده.

وتشيد الصين بجهود الصومال الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي، وترحب بتحسين العلاقات والتعاون فيما بين بلدان القرن الأفريقي. وبالتوازي مع هذه التطورات، يواجه الصومال بعض التحديات المستمرة في مجالات مثل العملية السياسية والأعمال التحضيرية للانتخابات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا للأمن، في حين أن الظواهر الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات ووباء الجراد، تعرض الحالة الإنسانية للبلد للخطر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل متابعة الحالة المتطورة في الصومال عن كثب وتقديم المساعدة البناءة على أساس احترام سيادة الصومال واستقلاله وسلامته الإقليمية.

أولا، نحن بحاجة إلى مساعدة الصومال على تحسين قدرته على الحكم الوطني. فينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل أن يؤيدا الموقف القائم على المبادئ والمتمثل في أن العملية السياسية في البلد ينبغي أن تكون بقيادة الصومال ومملوكة للصومال،

وتستند إلى احترام قيادة الحكومة الصومالية، ومساعدة البلد على المضي قدما بعمليته السياسية، وتحسين تطوير المؤسسات الاتحادية، وتحسين العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الاتحادية الأعضاء، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلسة وسلمية في أواخر عام ٢٠٢٠ أو مطلع عام ٢٠٢١.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز بناء القدرات الأمنية في الصومال.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لكي تتمكن من العمل على نحو أفضل، وكما نصت عليه الولاية المنوطة بها، وتزويدها بتمويل مستقر ومستدام ويمكن التنبؤ به، مما يساعد الصومال على تعزيز وبناء قدراته الأمنية، وتمكين قوات الأمن الصومالية من تولي مسؤولية الحفاظ على الأمن الوطني على مراحل.

ثالثا، يتعين علينا تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة بشأن المسألة الصومالية. وعلى المجتمع الدولي أن يؤازر البلدان الأفريقية في حل المسائل الأفريقية وبالطريقة الأفريقية، وأن يدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في القيام بدور رائد في التسوية السياسية للمسألة الصومالية.

رابعا، يتعين علينا أن نركز الجهود على معالجة الأسباب الجذرية للصراع. لقد عصفت بالصومال حرب طويلة الأمد، مع ما انطوى عليه ذلك من آثار مدمرة على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ومما زاد من تعقيد الأمر افتقارها إلى القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ومن الضروري اتباع نهج نحو التنمية المستدامة إذا أردنا التغلب على قضايا الغذاء والأمن، وكذلك الأزمة الإنسانية في سياق تغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف مساعدته في مجالات مثل التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، وتطوير الهياكل الأساسية لمساعدة الصومال لكي تحقق في أقرب وقت ممكن التنمية المستدامة المعتمدة على الذات.

ما فتئت الصين منذ فترة طويلة تشارك بهمة في عملية السلام في الصومال، وتقدم لها المساعدة الإنسانية والدعم الإنمائي الاجتماعي – الاقتصادي. وبغية مساعدة الصومال في التصدي للفيضانات، قدمت الصين مؤخرا للصومال خياما، وناموسيات، وإمدادات طبية طارئة وغير ذلك من أشكال المساعدات العينية. إن الصين، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، مستعدة لمواصلة القيام بدورها البناء في مساعدة الصومال على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر المتكلمين الثلاثة على إحاطاتهم الإعلامية وأن أؤكد من جديد دعم فرنسا الكامل للممثل الخاص. وأود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، تشعر فرنسا بالقلق إزاء جمود العلاقات بين الحكومة الاتحادية الصومالية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد، وهو جمود دام أكثر من ١٨ شهرا، ويشكل عقبة كبرى أمام إنجاز المشاريع الحاسمة بالنسبة للصومال. ومن هنا، لا بد من استئناف الحوار فورا، ولا سيما بين السلطات الاتحادية الصومالية وسلطات جوبالاند وبونتلاند. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الوساطة في كانون الأول/ديسمبر التي قامت بها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي، غير أننا نأسف لعدم متابعتها من جانب السلطات الصومالية.

ثانيا، فيما يتعلق بانتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، تحيط فرنسا علما بسن قانون الانتخابات. وبينما يمثل ذلك خطوة إيجابية في تعزيز الالتزامات التي تم التعهد بها في منتدى الشراكة الصومالي الذي انعقد مؤخرا، لا تزال توجد شكوك فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية، ولا سيما تعريف الدوائر الانتخابية،

وتمثيل الولايات الأعضاء في الاتحاد، وتحقيق نصيب الـ ٣٠ في المائة المخصصة للمرأة، حيث لا بد من مشاركتها الكاملة والفعّالة في العملية. ويجب توضيح جوانب عدم اليقين هذه بسرعة حتى يتسنى إجراء انتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ في موعدها المحدد، وبطريقة سلمية وشاملة وشفافة، وعلى أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. كما نحض السلطات الصومالية على توسيع الحيز الديمقراطي لتمكين جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من المشاركة، ورفع جميع القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء تواتر الهجمات التي تشنها حركة الشباب، ولا سيما في مقديشو. وفي ذلك السياق، نلاحظ أن من المهم للغاية مواصلة تنفيذ خطة الانتقال الأمني من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. لذلك يجب على السلطات الاتحادية الصومالية أن تكثف جهودها إن كانت تأمل في بسط سيطرتها على كامل الإقليم، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة موثوقة لتشكيل القوات، وإدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي. أما فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وجه الخصوص، فترى فرنسا أنه بطبيعة الحال يجب على الاتحاد الأوروبي أن يواصل تزويد البعثة بالدعم المالي، ولكن، في المقابل، يجب على السلطات الاتحادية الصومالية أن تعجل بتنفيذ الإصلاحات الأمنية واستئناف تعاونها مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للانخراط بهمة في المناقشات حول المشاركة الدولية في الصومال في المستقبل، أي بعد عام ٢٠٢١. ويجب أن تشمل تلك المناقشات جميع الجهات الفاعلة المعنية في الصومال.

رابعا، فيما يتعلق بتغير المناخ، ترحب فرنسا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. ومن الواضح أن تغير المناخ عامل رئيسي في الصراع في الصومال. وكما أوضح ممثل المعهد، فإن فترات الجفاف التي تعقبها الفيضانات، ومؤخرا غزو الجراد الناجم عن اضطراب المناخ، تؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة الإنسانية والأمنية في الصومال. وكما هو الحال في العديد من الأماكن الأخرى المتأثرة بتغير المناخ، فإن الزيادة في عدد المشردين داخليا والتشريد القسري للسكان، بالاقتران مع شح الموارد الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة حدة التوترات بين الناس المشردين والمجتمعات المضيفة، وتأجيج نيران الخصومات بين الطوائف.

من المؤسف أن من المرجح أن هذه الحالة ستتكرر في مناطق أخرى من العالم. ولهذا السبب نعتقد أن منع نشوب الصراعات يجب أن يشمل بالكامل تحليلا للآثار الأمنية لتغير المناخ. وفي هذا السياق، نهيب بالأمم المتحدة القيام بإجراء تحليل دوري للمخاطر الأمنية لتغير المناخ في جميع أنحاء العالم – وليس فقط في مناطق الصراع – وذلك استنادا إلى المعلومات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وإلى قدرتها على تحليل الصراعات. وكما فعل المعهد في حالة الصومال، يجب أن تتضمن هذه التحليلات توصيات بشأن التدابير الوقائية التي يتعين على السلطات الوطنية تنفيذها في المقام الأول، بل أيضا من جانب الشركاء الإنمائيين والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل كلمتي بشكر السيد سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، والسيد سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

إن عام ٢٠٢٠ حاسم بالنسبة للصومال، فهو يبدأ بإصلاح متعدد القطاعات، بما في ذلك إجراء انتخابات عن طريق الاقتراع العام، وتعزيز قطاع الأمن فيه، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من الجدير بالذكر أن إطار المساءلة المتبادلة، الذي

تم الاتفاق عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، مهم وطموح. ونأمل الاستمرار في تنفيذه. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاث مسائل تتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية.

أولا، من الضروري الخروج من المأزق السياسي الذي يكتنف الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وتتطلب الأولويات الوطنية الرئيسية تعاونا قويا بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، على النحو المبين في إطار المساءلة المتبادلة. ويجب على الطرفين الدخول في حوار بناء من أجل تسوية سلمية لجميع الخلافات المعلقة. إن إنهاء الجمود السياسي أمر ضروري لتسريع التقدم السياسي، وبناء توافق الآراء، والمصالحة. ونشيد بجهود الممثل الخاص للأمين العام والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير الحوار بشأن كيفية تحقيق الأولويات الوطنية. ونتفق مع رأي الأمين العام ومؤداه أن تنظيم الانتخابات في الوقت المناسب وبطريقة سلمية، لا يزال يشكل أولوية لعام ٢٠٢٠. لذلك نرحب باعتماد القانون الانتخابي ونأمل أن يتسنى الوفاء بالجدول الزمني للانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠٢٠.

ثانيا، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب. وندين جميع الهجمات التي شنتها مؤخرا، بما في ذلك الهجمات التي قامت بها في أفغوي ومقديشو، واستخدمت فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة. نعرب في هذا الصدد عن أعمق مشاعر العزاء لأسر الضحايا. نرحب باستكمال التقييم المشترك للتهديدات التي تحيط بالأوضاع الأمنية في الميدان. ومن الضروري مواصلة تقييم الآثار المترتبة على التخفيض الإضافي المقرر والذي ينطوي على سحب ١ ٠٠٠ من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في وقت لاحق من هذا الشهر لضمان عدم عكس مسار المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن. ومما يثلج صدورنا التزام الحكومة بتنفيذ الخطة الانتقالية، بما في ذلك العمليات العسكرية المستمرة، وجهود تشكيل القوات، وبناء القدرات المؤسسية. ونود أن نؤكد مجددا أهمية تقديم المساعدة الدولية المعجلة والمنسقة لدعم تشكيل القوات وبناء القدرات. وهذا أمر في غاية الأهمية لإنشاء قوة أمنية صومالية مدربة تدريبا جيدا ومجهزة تجهيزا جيدا وقادرة في نهاية المطاف على تولي المسؤوليات الأمنية.

ثالثاً، من المهم تحسين الحالة الإنسانية في الصومال. لقد أدت الفيضانات الأخيرة إلى تفاقم الوضع الإنساني الأليم، وذلك مع تزايد عدد الذين نزحوا ويحتاجون للمساعدة. وفي هذا الصدد ندعو جميع الشركاء الدوليين إلى توفير الإغاثة والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لضمان تعافي الشعب الصومالي وقدرته على الصمود على المدى الطويل.

أخيراً، أثني على الحكومة الاتحادية لإظهارها روح القيادة والعزم على تنفيذ برنامجها الإصلاحي بينما تتصدى للتحديات متعددة الأبعاد. أود أن أؤكد من جديد احترام إندونيسيا لسيادة الصومال وسلامتها الإقليمية وأن أعرب عن بالغ التقدير لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على ضمان دوام السلم والاستقرار في الصومال.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

نود أن نشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيد دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

في الوقت الذي تبدأ فيه الصومال عامًا حاسمًا، تثني النيجر وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتونس على حكومة الصومال الاتحادية لجهودها المستمرة والتقدم الذي أحرزته في تحقيق الاستقرار في البلاد، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة وتحسين الوضع الأمني وتهيئة بيئة مواتية لدفع العملية السياسية قدماً. نأمل أن تستمر الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد في الانخراط من أجل التوصل إلى الاتفاق السياسي الضروري وبناء توافق الآراء والوحدة بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية.

ومن المؤكد أن حوارا بناء وشاملا من شأنه أن يمكّن الصوماليين من معالجة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية التي يواجهها البلد معالجة كافية. ولذلك نردد دعوة الأمين العام إلى القادة الصوماليين للنظر في إنشاء آلية للحوار وبناء توافق الآراء من أجل النهوض بتطلعات الشعب الصومالي. نأمل أن يساعد هذا الحوار أيضًا في تمهيد الطريق لإعداد وتنظيم انتخابات وطنية سلمية في الوقت المناسب في عام ٢٠٢٠. ونعتقد أن تنظيم الانتخابات الوطنية السلمية في الوقت المناسب في عام ٢٠٢٠ على النحو المحدد في إطار المساءلة المتبادلة هو أمر في غاية الأهمية لاستمرار إحراز التقدم نحو تحقيق الاستقرار وبناء دولة اتحادية فعالة في الصومال.

إننا نؤكد أهمية إشراك النساء والشباب في الحياة السياسية للبلد. فبناء دولة ديمقراطية وشاملة للجميع سيتطلب مشاركتهم الكاملة والهادفة في عمليات بناء السلام وبناء الدولة.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نقدر التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدعم اتفاق هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية بهدف وضع نهج شامل لقطاع الأمن يلبي احتياجات الشعب الصومالي. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التهديد الإرهابي المستمر الذي لا تزال تشكله حركة الشباب، ونكرر إدانتنا الشديدة للهجمات وجميع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف التي ترتكبها تلك الجماعة الإرهابية. نحن ثابتون في دعمنا للجيش الوطني الصومالي، ونقدر دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الآخرين لمواصلة العمل على تقليص قدرات حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية العاملة في الصومال.

نرحب بتقييم التهديدات المتعلقة بالأوضاع الأمنية في الميدان الذي أجرته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية بشكل مشترك، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الأمنية اللازمة للسلطات الصومالية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، بما في ذلك المساعدة في تشكيل القوات وبناء القدرات. وفي هذا الصدد نؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن أي إعادة تشكيل أو عملية خفض تدريجي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي أن تكون حسب الظروف القائمة وألا تؤدي إلى فراغ أمني تستغله الجماعات الإرهابية وتقوض المكاسب التي تحققت في الصومال حتى الآن.

نشيد بالمكاسب التي تحققت خلال العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في شبيلي السفلى، مما أسفر عن استرداد عدة مناطق استراتيجية من حركة الشباب. نحث الحكومة الاتحادية على مواصلة بناء هياكل وقدرات الجيش الوطني الصومالي لتكون فعالة ومزودة بموارد كافية وفقا للخطة الانتقالية حتى تتسلم مسؤولياتها من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن مقتنعون بأن هذه الإنجازات ستساعد في تهيئة الظروف المواتية لكي يتمكن الصومال من تحمل المسؤوليات الأمنية بشكل فعال بحلول عام ٢٠٢١ وتسهيل إجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. نناشد المجتمع الدولي والشركاء أن يحشدوا الموارد وأن يجددوا موارد الصندوق الاستئماني لبعثة

الاتحاد الأفريقي في الصومال، وندعو الصندوق الاستئماني إلى دعم قوات الأمن الصومالية.

نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية التي تؤثر على ملايين الصوماليين نتيجة للظروف المناخية الضارة والتهديدات الإرهابية. لقد أوجد المناخ ظروفًا ملائمة لغزو الجراد الذي له تأثير مدمر على قطاع الزراعة في الصومال، مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ هذا الشهر. لا بد في هذا الصدد من مراعاة تأثير تغير المناخ. هناك حاجة إلى مساعدة عاجلة لوضع تدابير للتكيف والمرونة في البلد، وندعو مجتمع الجهات المانحة الدولية لدعم الصومال في تحقيق هذه الغاية.

أخيراً، نثني على الجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومة الاتحادية على مر السنين لضمان أن يصبح الصومال مؤهلاً لتخفيف عبء الديون وفق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذا إنجاز مهم نأمل أن يمهد الطريق لمزيد من التنمية الاقتصادية في الصومال.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عرضهم العام والثاقب لآخر التطورات في الصومال.

من المهم أن يتم استخدام عام ٢٠٢٠ ليس لتوطيد التقدم المحرز حتى الآن فحسب بل وللنهوض به. يمثل الحوار بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أولوية حاسمة لإحراز تقدم في الأولويات الوطنية. تنضم إستونيا إلى الدعوة الموجهة لقادة البلد من أجل اتخاذ خطوات فورية لاستعادة العلاقات والنظر في إنشاء آلية للحوار وبناء توافق آراء لصالح الأمة. هذا أمر بالغ الأهمية ليس للانتخابات المقبلة فحسب بل وأيضًا للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية الأوسع نطاقًا التي يواجهها البلد، والتي لا يمكن حلها ما لم يكن هناك حوار بناء ووحدة هدف قوية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

وفقًا لما تم تحديده في إطار المساءلة المتبادلة، يجب لتنظيم انتخابات وطنية سلمية وموثوقة في الوقت المناسب أن يظل الأولوية الرئيسية لعام ٢٠٢٠. نحن نقدر التقدم الكبير المحرز بالفعل نحو انتخابات مباشرة ونرحب بسن قانون الانتخابات. ومع ذلك هناك بعض المخاوف بشأن الأطر المنظمة للانتخابات. يجب معالجة الثغرات في القانون الانتخابي للتأكد من أنه قابل للتنفيذ.

من بين الأسئلة الهامة الأخرى، مثل تحديد الدوائر الانتخابية وإدارة مقاعد منطقتي بنادر وصوماليلاند، تؤكد إستونيا على ضرورة ضمان تمثيل المرأة في الانتخابات، وينبغي ترسيخ نسبة تمثيل الإناث البالغة ٣٠ في المائة في القوانين. والنساء يجب أن يكن شريكات على قدم المساواة في جهود السلام.

إن قدرة حركة الشباب على شن هجمات في الصومال، بما في ذلك في مقديشو، لا يزال أمرا يبعث على القلق الشديد. ويوجد ضمان الأمن للشعب الصومالي في صميم مسؤولياتنا، وبالتالي من الأهمية بمكان تخفيض عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما يتماشى مع تقييمات التهديد الميداني. إننا ندين جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد المدنيين، ولا سيما ضد الأطفال، واستمرار تجنيد أعداد كبيرة منهم. ويجب علينا أيضا أن نتصدى للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والذي لا يزال منتشرا في معظم أنحاء الصومال. ومن أجل تعزيز الأطر القانونية، فإننا ندعو إلى أن يقر البرلمان مشروع قانون الجرائم الجنسية.

وتشعر إستونيا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الراهنة، بما في ذلك غزو الجراد الأخير والتهديد الذي يمثله لحالة الأمن الغذائي الهشة أصلا. وكما سمعنا من مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، لا تزال الصدمات المناخية تؤثر بشدة على الصومال، وتتطلب حلولاً شاملة توفر الوقاية وتخفف من التهديدات. وتشجع إستونيا على بذل المزيد من الجهود

في هذا المسعى الذي من شأنه أن يتصدى لهذه التهديدات بشكل استباقي.

أخيرا، أود أن أعرب عن دعم إستونيا لعمل الأمم المتحدة في الصومال وأن أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية لجهودهما الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار طويل الأجل في الصومال.

السيد دينه (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على بياناتهم المفيدة والهامة التي قدموها بعد ظهر اليوم.

خلال الفترة قيد النظر، حصلت تطورات إيجابية في الصومال أعطت الأمل في تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار. وترحب فييت نام بذلك، وتعتقد أنه بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة والشركاء الإقليميون والدوليون، سيسهم هذا التقدم في تعزيز الأمن وسبل عيش الناس بشكل أفضل.

إن التفاؤل الحذر مطلوب، ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود. ولا تزال التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تهدد الاستقرار والتنمية تشكل مصدر قلق كبير، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الهجمات الإرهابية التي لا هوادة فيها ونفذتها حركة الشباب. وهناك حاجة أيضًا إلى تحسين تزامن الإجراءات التي تتخذها حكومة الصومال الاتحادية، مع الإجراءات التي تتخذها الولايات الأعضاء في الاتحاد، من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية الطموحة، وكما لاحظ السيد سميث للتو، لا يزال البلد عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، ولنقص في مختلف المواد. ويتعرض الأمن الغذائي وسبل العيش الوطنية للخطر وسط الزيادة الكبيرة المسجلة مؤخرا في أعداد الجراد في الصحراء.

وفي هذا الصدد، نود أن نقدم الملاحظات التالية.

أولا، نؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة والقادة السياسيون الآخرون في الصومال من أجل تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية. ونضم صوتنا إلى دعوة جميع الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهود للدخول في حوار بناء، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامين في الصومال. لذلك نشيد بالاجتماعات الأخيرة بين الرئيس فرماجو وغيره من القادة السياسيين، ونتطلع إلى استمرار جهودهم وإجراءات المتابعة الخاصة.

ثانيا، نثني على التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية في عام ٢٠٢٠، بتوقيع الرئيس الصومالي على مشروع القانون الانتخابي في ٢١ شباط/فبراير. ومن المهم أن يسمح مشروع القانون لجميع الأشخاص والأحزاب السياسية، بالمشاركة في العملية الانتخابية، وأن يتيح تمثيل النساء والأقليات، بما في ذلك تخصيص نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من الحصص البرلمانية للنساء.

ثالثا، فإننا ندين بشدة جميع أشكال التطرف العنيف والهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب في مقديشو والمنطقة ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين والقوات الدولية. ونؤكد الحاجة إلى تكثيف الجهود لمواجهة التهديدات المستمرة الناجمة عن الإرهاب، ومعالجة تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى الجماعات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية أكثر فعالية لحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب أيضا بالتعاون الأخير بين حكومة الصومال واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، وفريق الخبراء المعني بالصومال.

رابعا، إن للتغيرات السريعة من الجفاف الشديد إلى الفيضانات آثارا سلبية على السكان المعرضين للخطر بالفعل بسبب الفقر المزمن والنزاعات. ونؤيد خطة مواجهة الفيضانات التي أطلقتها الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وندعو الشركاء الدوليين

إلى دعم الحكومة الاتحادية من أجل التخفيف من المخاطر الحالية والمستقبلية، وتخفيف المعاناة الناجمة عن الأزمات المرتبطة بالطقس. وفي هذا الصدد، لا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى معالجة القضايا الاقتصادية العميقة الجذور التي تواجه الصومال، وخاصة في مجال التنمية الزراعية. وفقط من خلال القيام بذلك، يمكننا أن نساعد حكومة وشعب الصومال على التغلب على التحديات الطويلة الأجل والحفاظ على الاستقرار والأمن المستدامين.

أخيراً وليس آخراً، فإننا نعيد تأكيد أهمية المساعدة والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين فيما يخص هذه المساعي المهمة من جانب الحكومة الصومالية. ونشيد بعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، والممثل الخاص، ونكرر دعمنا لهم، لكي يواصلوا دعم الصومال في مجال الحفاظ على السلام والاستقرار وضمان تحقيق المزيد من التنمية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

أولاً، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة السياسية. يعمل الصومال حاليًا على تطوير نظامه الاتحادي، ونفهم مدى تعقيد هذه المهمة. ونشيد بالتعاون التقني الجيد بين المستويات الاتحادية، الذي جرى القيام به بهدف تخفيف الديون. وهناك حاجة الآن لتوسيع نطاق هذا التعاون ليشمل مجالات أخرى، مع إضافة الحوار البنّاء له على المستوى السياسي.

يحرز الصومال تقدماً فيما يخص العديد من القضايا الحاسمة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والتحضير للانتخابات. لكن، وفي غياب حوار سياسي داخلي، لن تكون أي حلول يتم التوصل إليها إلا حلولا منقوصة. ويجب مراجعة بعض جوانب القانون الانتخابي، كما تمت الإشارة إلى ذلك. والوقت مهم، لتنظيم الانتخابات الرئاسية، كما هو مقرر لها. ونشجع الحكومة الاتحادية أيضا على توسيع الحيز الديمقراطي لتمكين الجميع من المشاركة، بمن في ذلك النساء والشباب والمشردين.

أخيراً، يجب إيجاد حل عادل ومعقول من أجل تخفيف تلك التوترات المرتبطة بالانتخابات الإقليمية في غالمودوغ وجوبالاند.

بالانتقال الآن إلى المسائل الأمنية، كان للحوار غير الكافي بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد تأثير سلبي على الخطة الانتقالية، ومغادرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيمكّن التنسيق الأفضل الصومال من إحراز تقدم في تنفيذ هيكله الأمني، والجيش الوطني الصومالي لزيادة عدد موظفيه.

لا تزال حركة الشباب تشكل التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار في البلد. إن نشر الجيش الوطني الصومالي أمر بالغ الأهمية لاحتواء هذا التهديد وحماية السكان. وبفضل الرفع الجزئي للحصار، أصبحت السلطات الآن قادرة على الحصول على الأسلحة اللازمة.

وأود أن أذكّر أيضًا بأن الاتحاد الأوروبي يدعم الصومال من خلال تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، وكذلك عملية مكافحة القرصنة البحرية في أتالانتا.

إن معاناة السكان تقلقنا. وتزيد الأزمات الإنسانية ونزوح الأشخاص نتيجة للصراعات، وظواهر المناخ مثل الجفاف والفيضانات، من حدة بعضها البعض. وتبرز الدراسة التي قدمها السيد سميث التفاعل بين تلك الظواهر. ونعتقد أنه إذا أخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بعين الاعتبار، فمن شأن ذلك أن يساعد على تحسين فعالية البعثة.

وختاما، أود أن أثني على عمل الممثل الخاص سوان، فضلا عن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على التزامهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب باسم الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو وحكومة الصومال الاتحادية عن امتناني وتقديري للقيادة القوية التي أبداها الممثل الدائم لبلجيكا بصفته رئيسا لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أرحب بالأعضاء الجدد في المجلس – تونس والنيجر وفييت نام وإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين – وأتمنى لهم كل النجاح في الوفاء بولاياتهم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالشباب البالغ عددهم ٨٢ الذين أزهقت أرواحهم في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر عند أحد التقاطعات في مقديشو. ولن تفل هذه الهجمات اليائسة التي تشنها الجماعات الإرهابية من عزم حكومة الصومال وشعبه وسنواصل سعينا إلى تحقيق السلام والاستقرار. ونشكر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تضحياتها في ذلك الصدد وهي تواصل الكفاح إلى جانبنا.

وتعيد جمهورية الصومال الاتحادية تأكيد التزامها الثابت بمواصلة العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان انتقال المسؤولية الأمنية الرئيسية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال. وبالتالي، أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام السفير سوان على إحاطته، فضلا عن تعزيز التفاهم والتعاون الوثيق بين حكومة بلدي والبعثة. وأود بالمثل أيضا أن أشكر السفير ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على إحاطته، وكذلك السيد دان سميث مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام على العرض الذي قدمه عن المناخ وأثر تغير المناخ على الأمن.

وقد شرعت الحكومة الحالية التي تولت السلطة قبل ثلاث سنوات، في إصلاحات كلية طموحة وشاملة لعدة قطاعات. وبالنظر إلى التحديات التي ورثتها حكومة بلدنا، فقد تغلبنا على عقبات كبيرة وحققنا تقدما في فترة قصيرة للغاية بفضل الشراكة القوية بين الحكومة الاتحادية في الصومال والولايات الاتحادية الأعضاء وشركائنا الدوليين. وعملنا معا على التصدي لبعض التهديدات للسلام والأمن في الصومال.

وتمثل برنامج عملنا الرئيسي للإصلاح في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بواسطة إصلاحات واسعة النطاق بهدف استعادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية في نهاية المطاف. وأصبح ذلك الهدف قريب المنال اليوم. وحققنا نجاحا كبيرا وأجرينا إصلاحات لا يمكن تصورها إذ بذلنا جهودا جادة لإعادة هيكلة ديوننا الخارجية ومراجعتها.

ولمواصلة تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تخفيف عبء الديون، اعتمدت حكومة الصومال الاتحادية مؤخرا خطة التنمية الوطنية التاسعة التي ستكون بمثابة استراتيجية وطنية مؤقتة للحد من الفقر – وهي عبارة عن خطة أيضا للتنمية الاقتصادية في بلدنا في الأجل المتوسط. وتهدف الخطة إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر وتوفير تدابير مستدامة للحد من آثار الفقر التي يعاني منها الصوماليون في جميع أنحاء البلد.

وفي ذلك الصدد، يرحب الصومال بإعلان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اجتماعات مجلس إدارة كل منهما المعقودة في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير عن استحقاقنا لخدمات تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتلك خطوة تاريخية إلى الأمام، ونشكر أعضاء المجتمع الدولي على لذلك الإنجاز.

وليست نقطة اتخاذ القرار بشأن تخفيف عبء الديون هذا نهاية لسعينا إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بل هي بداية لعملية طويلة الأجل لقضاء بلدنا على الفقر وضمان تحرر شعبنا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وندرك جيدا أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات الشاملة لكي ننتقل من نقطة اتخاذ القرار إلى نقطة الإنجاز. وأؤكد للمجلس اليوم أن القيادة الصومالية ملتزمة بمواصلة إتمام جميع الإصلاحات اللازمة لبلوغ ذلك الهدف. وكما يعلم الأعضاء، فقد التزمنا بإجراء من الإصلاحات الصارمة في إطار البرنامج الجديد لصندوق النقد الدولي.

ونعتقد أن ذلك المسار سيسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيعود بالفائدة على جميع الصوماليين ويساعد أيضا على تنويع اقتصاد بلدنا، فضلا عن خلق فرص العمل وضمان قدرة الحكومة على التمويل المباشر لتوفير الخدمات الأساسية. وأولوينا اهتماما مؤخرا لعدة إصلاحات إنمائية في القطاع الخاص مثل سن قانون الشركات في الصومال وإنشاء مكتب المعايير الصومالي. ونأمل أن يصبح الصومال هذا الأسبوع العضو الثاني والثمانين بعد المائة في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تحمي المستثمرين الدوليين المحتملين من أي أخطار سياسية وأمنية. وستعزز عائدات تخفيف عبء الديون الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ولا مركزية تقديم الخدمات، بل يتوقع أن تصبح العامل الوحيد الأكثر قدرة على توحيد جميع الشرائح السياسية.

وحققت الحكومة الصومالية بقيادة رئيس الوزراء حسن علي خير مكاسب لا رجعة فيها في إصلاحات قطاع الأمن في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وشرعنا في مهمة إصلاح قوات الأمن الصومالية مع التركيز بشكل خاص على قيادتها وموظفيها وتمويلها وتوفير احتياجاتها اللوجستية في الوقت الذي نهدف فيه إلى توفير قوات فاعلة وميسورة التكلفة، فضلا عن خضوعها للمساءلة.

ولعل النجاح الأكبر الذي تحقق يتمثل في إدارة موارد قوات الأمن الوطنية الصومالية بواسطة نظام غير نقدي قابل للمراجعة ويمكن تعقبه والتحقق منه. ولا شك أن ذلك الإطار المعزز للمساءلة قد شهد استئنافا جزئيا لتقديم الدعم المباشر لبعض قواتنا من جانب الولايات المتحدة وزيادة الدعم التقني والمادي لجيشنا الوطني من تركيا.

وتقترب قوات الأمن الوطني الصومالية من اختتام المرحلة الثانية من خطتها الإصلاحية التي تشمل مزيجا من إصلاح الموارد البشرية والاستثمار في القيادة. وسيمكننا ذلك من تنفيذ مشروع قانون المعاشات التقاعدية والمكافآت الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا وبانتظار توقيع الرئيس، فضلا عن حلول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي بدأنا السعي إلى تحقيقها.

ويُعدُّ توفير الاستثمار المباشر لقوات الأمن الصومالية أفضل ضمان للتصدي بفعالية وحزم للتهديدات التي تشكلها حركة الشباب لمواطنينا وحلفائنا في جميع أنحاء المنطقة. ولدينا جنود شجعان من الرجال والنساء الملتزمون والمستعدون لحماية شعبهم من أي عدو وحشي. بيد أننا نعاني من نقص إذا تم التغلب عليه فستكون لقواتنا الميزة العسكرية اللازمة على عدو عازم ومتشبث بالبقاء.

ومع ذلك، ما زلنا نواصل الاستفادة من القدرات المتاحة لنا إلى جانب دعم شركائنا الدوليين بغية تصعيد الكفاح ضد المتمردين. وكان لعملية بادبادو في شابيلي السفلى التي نفذت بفضل ذلك التعاون أثر كبير على وقف تسلل السيارات المفخخة إلى العاصمة فضلا عن توسيع نطاق الحكم والاستقرار اللازمين لتلك المنطقة. وبالمثل واصل الجيش الوطني الصومالي بدعم من قوات الولايات الاتحادية وحلفائنا دحر الإرهابيين في جوبا السفلى من مخابئهم استعدادا لتنفيذ عمليات أكبر لتطهير المنطقة والسيطرة عليها.

وبدأ الجيش الوطني الصومالي أيضا أداء دوره في دعم جهود بناء السلام. ويعد التصدي للنزاع القبلي في توفيق وأف برواكو أحدث مثال على ذلك. وبفضل تفاني القوات المسلحة الوطنية الصومالية ونشرها السريع شرع وقف إطلاق النار في عملية فورية لصنع السلام بقيادة شيوخ القبيلتين بدعم من حكومة الصومال الاتحادية. وللتخفيف من حدة هذه التهديدات، تعمل الحكومة الاتحادية مع الولايات الاتحادية لرصد هذه المنازعات والصدامات عن كثب بواسطة آليات الإنذار المبكر للوقاية.

وإذ يمر الصومال بمرحلة حرجة من عملية التحول الديمقراطي فنحن بحاجة إلى بذل جهود متضافرة على الصعيدين المحلي والدولي لدعم التقدم الاقتصادي والسياسي والأمني المحرز دون تحفظ لضمان عدم تقويض المصالح المشروعة للمكاسب الملموسة التي حققناها على مدى السنوات القليلة الماضية.

وفيما يتعلق ببرنامجنا للإصلاح الاجتماعي، زادت حكومة الصومال الاتحادية مخصصات الميزانية لإصلاح القطاع الاجتماعي وتنميته بنسبة ٢٠٠ في المائة. وقد قدمت هذه الحكومة سجلا حافلا في الاستجابة لاحتياجات مواطنينا. وفيما ننتقل من عقود من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، بات مقدمو الخدمات الصحية لدينا يقدمون الآن الرعاية الطبية الأساسية في مراكز تقديم الخدمة.

وتعتمد الهوية الثقافية على ذاكرة المجتمعات المحلية والأفراد. إن إحياء ثقافتنا وتراثنا أداة قوية لتحديد ما يتذكره الشعب الصومالي. وبعد عقود من النزاع، أدت استعادة مواقعنا الثقافية الرمزية إلى بث الأمل في نفوس الشعب الصومالي. لقد قمنا بتجديد وترميم العديد من المعالم الشهيرة، بما في ذلك عدد من المعالم الأثرية والمواقع الرياضية والثقافية.

وتواصل الحكومة الاتحادية بناء عملية سياسية جامعة في جميع أنحاء البلد. وقد أثمرت جهودنا في غالمودوغ. ومن خلال عملية طويلة لبناء الولاية انطوت على أشهر من المصالحة والتفاوض والنكسات، تمكّن أهل غالمودوغ أخيرا من تشكيل جمعية تشريعية إقليمية شاملة للجميع، أدت إلى انتخاب رئيس لها، ولاحقا إلى انتخاب رئيس لحكومة الولاية. وتواجه القيادة الإقليمية الآن مهمة معالجة المسائل المعلقة وديا، وضم أصحاب المصلحة الساخطين وتوحيد مواطني غالمودوغ.

وتلتزم الحكومة بتيسير عملية إرساء الديمقراطية ومواصلة بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية التي تتطلب مناقشة سياسية في المستقبل – وهو تحول كبير عن القواعد التي بنيت على مدى العقدين ونصف العقد الماضيين. أصبحت السياسة الآن قائمة على القضايا أكثر من أي وقت مضى، وستسترشد الانتخابات المقبلة بالروابط البرنامجية.

وفي السياق الإقليمي، يقف الصومال على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدوره كعضو في المجتمع العالمي في عالمنا السريع التطور. ولا يزال الصومال مصمما على تحقيق الأهداف المشتركة للمنطقة لتمكين أنفسنا من أجل تحسين أحوال شعبنا. وسنفعل ذلك مع الاعتراف بالحقوق الطبيعية في الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والوحدة، بما في ذلك حقوق الصومال.

ويعتقد الصومال أن المنطقة يمكن أن تنجح بشكل أفضل بمزيد من التعاون وقدر أقل من التدخل. ولهذا قرر رئيسنا أن يضطلع بدور قيادي في مبادرة القرن الأفريقي. وكما يعلم العديد من الأعضاء، فإن التحول الدبلوماسي السريع والحاسم في القرن الأفريقي كان واحدا من أهم التطورات الدبلوماسية وأكثرها نجاحا في القارة الأفريقية لسنوات عديدة. ومن شأن ذلك التطور أن يمهد الطريق بالفعل أمام الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة وينطوي على إمكانية اجتذاب المستثمرين إلى المنطقة مع الحيلولة في الوقت نفسه دون امتداد الآثار المزعزعة للاستقرار للمنازعات الإقليمية إلى الصومال. ولذلك تدعو حكومة الصومال جميع الجهات الفاعلة الخارجية، ولا سيما تلك الموجودة في جوارنا

والمكلفين من مجلس الأمن، إلى الكف عن التدخل في شؤوننا الداخلية، وبدلا من ذلك دعم المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على الجبهات السياسية والأمنية والاقتصادية، والتي من شأنها أن تكون مفيدة للمنطقة بأسرها. ووفقا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة،

”يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

وصلت المناقشات الانتخابية الحالية الآن إلى مرحلة حامية الوطيس. وقد وقّع رئيس بلدي النموذج الانتخابي الذي وافق عليه مجلسا البرلمان ليصبح قانونا، مما يشير بقوة إلى الشكل الذي ينبغي أن نتوقع أن تكون عليه هذه السنة. وقد بدأت المناقشة بجدية، وندرك أن الطريق سيتطلب مشاركة صريحة مع جميع أصحاب المصلحة الصوماليين المختلفين. وأود أن أؤكد للمجلس اليوم أننا ملتزمون بمبدأ إجراء الانتخابات في موعدها ونقل السلطة بصورة سلمية ومنظمة، وأننا سنحترم هذا المبدأ.

كانت الدعوة التي وجهتها هذه الإدارة إلى الحشد، على مدى السنوات الثلاث الماضية، لتغيير الخطاب من أجل الصومال، وليخاطر شركاؤنا بقدر أكبر في بلدنا بالإيمان بأمل وروح الشعب الصومالي، الذي عانى كثيرا. ومنذ ذلك الحين، أظهرت علاقاتنا التعاونية أن التغيير الحقيقي يحدث عندما نعمل معا لتغيير العقليات، ونقض الخطاب القديم، وإحراز تقدم ملموس حقيقي. ولذلك أحثّ شركاءنا اليوم على أن ينظروا إلينا بحسب ما يمكن أن نكون عليه. فيجب ألا تحدد تحدياتنا الماضية من نحن. إن الخطاب التقدمي والإيجابية والإصلاح التي طبعت حكومتي على مدى السنوات الثلاث الماضية يجب أن تلقى التأييد من الجميع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.